

دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي

الدكتورة ليلى ناجي مجيد الفتلاوي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

المستخلص:

ركز هدف البحث إلى تعزيز دور نظام المعلومات المحاسبية والكفوي لمواكبة الظروف والمتغيرات في بيئة الأعمال الحالية التي يعمل النظام ضمنها حتى يستطيع مكافحة الفساد المالي والذي يمثل (الفساد المالي) أحد ملامح تلك المتغيرات.

وتتلخص مشكلة البحث في أن ظاهرة الفساد المالي تؤثر على تطور الاقتصاد بصورة عامة وله تأثيرات سلبية على المجتمع مما يتطلب وجود نظام محاسبي وكفوي للحد من هذا الفساد المالي، وأن نظام المعلومات المحاسبي والكفوي الحالي لا يلائم التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية والتي تشكل ظاهرة الفساد المالي أبرز ملامحها،

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:-

- ١ - ضعف نظام المعلومات المحاسبي الحالي، إذ تتوفر فيه العديد من الثغرات التي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره.
 - ٢ - عدم مواكبة نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي الحالي للتطورات والمتغيرات البيئية (التي تعتبر ظاهرة الفساد المالي أحد ملامحها).
 - ٣ - عدم تكامل نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي الحالي يؤدي إلى انعدام الارتباط وضعف في التنسيق بين النظم الفرعية (الدورات المحاسبية) والتي تعمل بشكل مشترك من أجل تحقيق الأهداف.
- عليه فإن البحث يوصي بتبني نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي لمكافحة الفساد المالي وبناء شبكة اتصالات تتمثل بقاعدة بيانات مركزية متكاملة واستخدام الأنظمة الإلكترونية (البرامج) وبناء القدرات البشرية فضلاً عن تكامل الوظائف والعمليات في الشركة.

Abstract:

The research focused at enhancing the role of accounting information and cost system to keep up with the conditions and variables in the current business environment that the system work includes it in order to combat financial corruption which represents one of the features of these variables.

The summary of this research problem is that the phenomenon of financial corruption affecting on the development of economy and has negative effects on society which requires an accounting and cost system to reduce this financial corruption, and the accounting information and cost system does not fit the changes in the current business environment and that constitute the phenomenon of the most prominent features of financial corruption.

The research found a set of conclusions:

- 1- Weakness of the current accounting information system, and have many gaps that allow to financial corruption penetrate in it.

- 2- The information accounting and cost system did not keep pace with the developments and the current environmental variables (the phenomenon of corruption one of its features).
- 3- Lack of integration of information and cost system leads to the current lack of engagement and poor coordination between the subsystems.

The search recommends the adoption of the information accounting and cost system to combat financial corruption and build a communication network in a central integrated database also the use of electronic systems (programs) and human capacity building as well as integration of functions and processes in the company.

المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد المالي قديمة، لكن ما هو جديد أن حجم الظاهرة أخذ في التناقص إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة وعلى الأخص الدول النامية، ومنها العراق، ولما لهذه الظاهرة من آثار وانعكاسات خطيرة على مستقبل الدول، فضلاً عما تجلبه من خسائر مالية لا يمكن تقديرها بثمن في ظل نظام المعلومات التقليدي، والذي تتوفر فيه الكثير من الثغرات التي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره، الأمر الذي يتطلب وجود نظام للمعلومات متكامل يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية يعمل على مكافحة الفساد المالي من خلال معالجة أبرز الثغرات وجوانب الضعف الموجودة في نظام المعلومات التقليدي وذلك عن طريق الإجراءات الرقابية لنظام المعلومات المتكامل.

والنظام المتكامل يمثل مفهوم المستويات الهرمية للنظم أحد المفاهيم الأساسية في دراسة نظم المعلومات، فهو يشير إلى إمكانية تجزئة كل نظام إلى عدة أجزاء أصغر منه تسمى (النظم الفرعية Sub – systems)، وإن هذا النظام بدوره يشكل جزءاً من نظام أشمل منه وأكبر يسمى (النظام الكلي Total System)، وعلى وفق هذا المفهوم فإن النظام بصورة عامة يمثل المساحة الكلية المطلوب فحصها ودراستها من خلال النظم الفرعية المكونة له، وذلك بتحديد أو وضع حدود اصطلاحية فيها، حيث تمثل النظم الفرعية مجموعة المستويات الأدنى من المستوى الأول (النظام الأكبر)، وبذلك تتعدد النظم الفرعية كلما أمكنت التجزئة، بحيث يمكن تجزئة النظام الفرعي بدوره إلى عدة نظم أقل منه في المستوى (Sub-Sub-System..ألخ) وهكذا

إذ تتكون المنظمة من مجموعة من الإدارات والأقسام التي تعمل بشكل مشترك من أجل تحقيق الأهداف، فتقوم هذه الأقسام والإدارات بأداء العمليات والأنشطة المسؤولة عنها، ولكن هذه العمليات مترابطة فيما بينها، وذلك من خلال تبادل المستندات فيما بينها.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

إن ظاهرة الفساد المالي تؤثر على تطور الاقتصاد بصورة عامة وله تأثيرات سلبية على المجتمع مما يتطلب وجود نظام محاسبي وكفوي للحد من هذا الفساد المالي.

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية والكفوية في الحد من ظاهرة الفساد المالي.

ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في أنه تناول دراسة نظام المعلومات المحاسبية والكفوية، وضرورة مواكبته للتطورات، والظروف والمتغيرات في بيئة الأعمال الحالية التي تشكل ظاهرة الفساد المالي أبرز ملامحها، إذ أن تلك الظاهرة أصبحت تشكل خطراً كبيراً على المجتمع والحكومة والمؤسسات الأمر الذي يتطلب ضرورة تكامل نظام المعلومات وتعزيز دور الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمواجهة تلك الظاهرة.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:-

وجود نظام معلومات محاسبي وكفوي خالي من الثغرات يؤدي إلى الحد من حالات الفساد المالي.

نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية :

الفصل الأول

أولاً : مفهوم النظام

يعرف النظام على أنه:-

1 مجموعة من الاجزاء المتفاعلة التي تعمل ضمن حدود معينة لتحقيق بعض الأغراض " (Hicks, 1993; 37)

2 مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر لأفراد، والتجهيزات، والآلات، والأموال، والسجلات...الخ

التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين (حدود النظام) العمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة". (علي حسين، 2004: 13)

3 مجموعة من العناصر التي تتكامل مع غرض مشترك لتحقيق أحد الأهداف".

(مكليود، شبل، 2006: 77)

ومما ورد يمكننا أن نصف أن النظام لا يمكن له القيام والاستمرار والنجاح دون الترابط والتجانس والتداخل بين عناصره ومكوناته، أي أن النظام وحدة متكاملة من أجزاء تعمل في ما بينها للوصول إلى غرض معين.

ثانياً : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

قبل البدء بعرض نظام المعلومات المحاسبي ستقوم الباحثة بعرض مبسط لنظم المعلومات. يعرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة من الأفراد والإجراءات والمواد التي تقوم بجمع ومعالجة وتقديم المعلومات داخل الشركة". (O'Brien, 1990; 18)

ويعرف (الدهراوي، 2007: 25) نظام المعلومات بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد [البشرية والآلية] لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع".

ومن خلال تتبع هذه التعاريف يمكن ملاحظة أن مفهوم نظام المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات يمكن أن تكون بمثابة معلومات تحقق الفائدة لمستخدميها.

وإن نظام المعلومات من حيث علاقته بالبيئة يأخذ احد الشكلين الآتيين:-

نظام المعلومات المغلق Close information system : وهو ذلك النظام الذي يعمل في بيئة داخلية محددة بحيث لا يتأثر بالبيئة الخارجية ولا يؤثر بها. (يحيى، الحبيطي، 2003: 38) ويوجد النظام المغلق في مواقف المعمل التي يكون التحكم محكماً فيها. (مكليود شبل، 2006: 79)

نظام المعلومات المفتوح Open information system : يسمى النظام المتصل ببيئته، حيث أنه يرتبط بالبيئة الخارجية من خلال العلاقات العكسية في تبادل البيانات والمعلومات والاستفادة منها. (يحيى، الحبيطي، 2003: 38)

إن النظام المفتوح له القدرة على التغير المستمر في عملياته وبيئته الداخلية بما تحتويه من نظم فرعية للتأقلم والتكيف مع البيئة الخارجية لتنفيذ أنشطة داخلية تحول المدخلات المتدفقة من البيانات إلى مخرجات بشكل أهداف وأغراض للمنظمة، وتعد نظم المعلومات المحاسبية (AIS) (Accounting information system) أحد النظم الثانوية لنظم المعلومات الإدارية (MIS)، وينحصر الفرق بينهما في إن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المالية، في حين يختص الثاني بالبيانات والمعلومات كافة التي تؤثر في نشاط الشركة.

لقد وردت تعاريف عديدة لنظم المعلومات المحاسبية منها:-

- ١ - "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع Accumulate وتصنيف Classify ومعالجة Process وتحليل Analyze وتوصيل Communicate المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة". (موسكوف، 1989: 25)
- ٢ - "مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل والإجراءات والأساليب مصممة لغرض معالجة الأحداث والوقائع الاقتصادية التي تؤثر، أو يفترض أنها ستؤثر على عمليات المنشأة، أو مركزها المالي، بطريقة (أو طرق) ملائمة لطبيعة عمل المنشأة وبشكل اقتصادي يساهم في حماية موجودات الشركة، على وفق القواعد والمعايير المحاسبية القانونية والعرفية، وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة إلى الإدارة والجهات الخارجية في التوقيعات المناسبة". (أحسون، القيسي، 1991: 41)

٣ - " هو مجموعة من مكونين أو أكثر تتفاعل مع بعضها لتحقيق هدف، وبشكل عام أغلب الأنظمة تتكون من نظم فرعية أصغر وكل واحد من هذه النظم الفرعية لديه وظيفة محددة ومهمة ومساعدة لهذا النظام الأكبر الذي يكون النظام الفرعي جزء منه".

(Romney, Steinbart, 2000; 2)

٤ - "هو أحد الأنظمة الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توافر المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها". (يحيى، الحبيطي، 2003: 41)

٥ - "نظام ثانوي يعالج العمليات المالية وغير المالية التي تؤثر بشكل مباشر على العمليات المالية". (Hall, 2004; 7)

ومن خلال التتبع الدقيق لمحتويات كل تعريف نلاحظ أن التعريف الأول والثاني قد اتفق على الوظيفة والغرض مع مراعاة الإيجاز في التناول أما التعريف الثالث والرابع والخامس فقد تناول نظام المعلومات المحاسبي من خلال بيان دوره الفاعل في حياة الشركة بوصفه من الأنظمة الحيوية التي لا يمكن للشركة أن تشتغل بكفاءة إلا من خلال تكامل تطبيقات MIS و AIS.

ثالثاً: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يوضح (Romney & Steinbart, 2000; 2) أن وظائف AIS تتمثل بما يأتي:-

- ١ - جمع البيانات المتعلقة بالنشاطات والعمليات وتخزينها وبذلك تستطيع الشركة عرض أحداثها.
- ٢ - معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات تمكن الإدارة من التخطيط والإنجاز ورقابة أنشطتها.

٣ - تقديم رقابة مناسبة للمحافظة على أصول الشركة وبضمنها بياناتها، هذه الرقابة تتأكد عندما تكون

البيانات متاحة عند احتياجها وتكون دقيقة وموثوقة.

ولإنجاز تلك الوظائف فإنه ينبغي معرفة نظمها الثانوية وأهدافها ومحدداتها والأنشطة المترابطة بها والنظم

الرقابية اللازمة منها وإجراءات القيام بتلك النشاطات .

رابعاً: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

إن العناصر الأساسية المكونة AIS تتكون من ثلاثة أجزاء:-

- ١ - المدخلات Input: إن البيانات تشكل مدخلات النظام ولأنها متعلقة بعمليات المنظمة وبقية الأحداث فيجب أن تجمع وتدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة، فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين المنظمة والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي.

٢ -المعالجات Processing: وتمثل الجانب الفني من النظام وهي مجموعة من العمليات المحاسبية، وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات تقدم إلى المستفيد النهائي.

(الجزراوي، الجنابي، 2007: 18)

٣ -المخرجات Out put : وهي النتائج الناتجة من المعالجة، ويتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين على وفق أشكال متعددة كالتقارير والجدول والقوائم والأشكال البيانية، وإن كل الأنظمة صغيرة أو كبيرة معقدة أو بسيطة يدوية أو إلكترونية لها الخواص نفسها وتعتمد الأجزاء المذكورة آنفاً نفسها .

خامساً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

إن من أبرز خصائص نظام المعلومات المحاسبي هي:-

- ١ - إنه يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي يتخصص كل منها بتقديم نوع معين من أنواع المعلومات، وأن هذه النظم تتغلغل في كافة فعاليات المنظمة.
- ٢ - التناسق والتكامل بين هذه النظم وما تتضمنه من إجراءات وأساليب، بحيث أن مخرجات نظام معين قد تعدّ مدخلات لنظام آخر مما يؤدي في النهاية إلى الوفاء بالهدف الكلي (أو الأهداف) المبتغاة من النظام.
- ٣ - إن النظام الكلي، وأياً من الأنظمة الفرعية، يتكون من مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب المصممة لغرض معالجة البيانات.
- ٤ - إنه يسهم في حماية موجودات الشركة وحقوقها بما يتضمنه من إجراءات الرقابة الداخلية.
- ٥ - إنه يقوم في حركته على مجموعة من القواعد والمعايير المحاسبية القانونية المتعارف عليها وذلك لضمان حسن الأداء والنوعية والتماثل والانسجام.

(الحسون، القيسي، 1991: 42)

- ٦ - مرونة نظام المعلومات المحاسبية، فالنظام يجب أن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة الاقتصادية التنافسية المحيطة بالشركة.

(المعمار، 2002: 33)

- ٧ - ينتج نظام المعلومات المحاسبية مخرجات من المعلومات التي تلبي حاجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، ومن أمثلة ذلك التقارير المحاسبية النمطية، مثل تقارير الدخل وتقارير الموازنة. (مكليود، شبل، 1006: 496)

سادساً: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل المقومات في مجموعة من الأسس التي يعتمد عليها النظام ليعمل بشكل مترابط ومتكامل، وتختلف هذه المقومات من شركة إلى أخرى باختلاف الأهداف المطلوبة من النظام واختلاف البيئة التي يعمل بها.

وبغض النظر عن درجة تقنية النظام، سواء كان نظاماً يدوياً أو آلياً أو إلكترونياً فإن هناك مجموعة من المقومات الرئيسية التي نجدها في الأنظمة وتشمل الآتي:-

1- القواعد والمعايير

تشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي، ومصدر الأحكام فيه، وهي التي تحدد مساراته، وتوجه أعماله وتحكم إجراءاته. (ألسون، القيسي، 1991: 47)

2- هيكل النظام

وهو تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام وأسلوب تقسيمه ومستويات تقسيمه رأسياً والعلاقات التي ترتبط بين مكونات النظام رأسياً وأفقياً، ويتأثر هيكل النظام المحاسبي بعدد من العوامل منها حجم المنظمة، وطبيعة نشاطها، وأهدافها، وشكل الملكية، ونوعية المعلومات المطلوبة. (السراي، 2000: 16)

3- الوسائل

- إن نظام المعلومات المحاسبي يتطلب وسائل لإيصال البيانات، ويمكن أن تبين الوسائل على النحو الآتي:-
- أ- مجموعة الأوراق الثبوتية
 - ب- المجموعة المستندية

4- دليل الحسابات:

يعد الدليل المحاسبي الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ويحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها، كذلك يسهم في الضبط الداخلي ويسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه، كذلك يسهل عمل الإحصائيات عن أوجه النشاط المختلف لوحدات الشركة. (الجليلي وصليب، 1984: 99)

5- التقارير:

- هي مخرجات النظم المحاسبية، وهي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها، ويمكن تصنيف التقارير والقوائم المالية إلى مجموعتين أساسيتين:-
- أ- تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة للجهات الخارجية.
 - ب- تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة لجهات داخلية.

6- الأفراد:

لكي يقوم النظام بتأدية وظائفه فإنه لا بد من وجود مجموعة من الأفراد (المحاسبين) تعمل على تشغيل عمليات النظام بالشكل المطلوب. (العمار، 2002: 30)

7- الآلات والأجهزة المساعدة:

وهي المقومات المادية في تنفيذ خطوات وإجراءات النظام المحاسبي إذ تستخدم الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية، وقد مرت هذه المعالجة بعدة خطوات فنية تكنولوجية متعددة انتهت باستخدام الحاسب الإلكتروني في تحليل ومعالجة الكم الهائل من البيانات المحاسبية للحصول على معلومات بالسرعة والدقة الملائمتين لمستخدميها.

سابعاً: نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي :

إن استخدام نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي يساعد على وضع الإجراءات التنظيمية لضبط ورقابة تداول واستخدام المواد واللوازم ومتابعة نشاط العمال، وتحديد الأعباء الغير مباشرة حسب مستويات الطاقة الإنتاجية واستفادة كل منتج من الخدمات واللوازم المشتركة، ذلك يؤدي إلى الضغط على التكاليف عن طريق القضاء على التبذير والإسراف في المواد، متابعة وتنظيم الوقت لزيادة إنتاجية العمال، والتحكم في الأعباء الغير مباشرة، هذا يؤدي إلى زيادة الفعالية وقدرة المؤسسة على المنافسة، ويجدر بنا الإشارة إلى التوجه الحالي في تقنيات الحديثة، لا يستوجب فقط ضبط ورقابة عناصر التكاليف من حيث حجم الأعباء فقط، بل تدخل متطلبات عناصر الجودة - نظام الجودة الشامل TQM وهذا يشمل جودة المواد الأولية وأسعار شرائها، التعبئة، مهارة العاملين، استعمال الطرق والأساليب الحديثة في العمليات الإنتاجية، توفر أجهزة القياس وإجراءات الرقابة، طرق التسيير وتنظيم خدمات ما بعد البيع...الخ. (بلقاسم، 1998: 60)

إن القيام بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات التكاليفية ومقارنتها بالمعايير المعتمدة، تمكن القائمين على المؤسسة من عدة استنتاجات ومقارنة مختلف عناصر التكلفة، ومن ثم تحديد الانحرافات والعمل على تحليلها وتحديد أسبابها والمسؤولين عنها، واتخاذ كل الإجراءات والقرارات الكفيلة بتصحيح الوضعيات وتدارك النقائص المسجلة، ويتم ذلك بإعداد تقارير دورية تمكن المستويات الإدارية العليا من مراقبة مدى نجاح الخطط المعدة و نجاعة الأساليب المطبقة في قياس التكلفة والموازنات التقديرية، وحسن الأداء على مستوى كل المراكز الإنتاجية والخدماتية.

الفصل الثاني : الفساد المالي والإداري

1- مفهوم الفساد

إن ظاهرة الفساد من المظاهر التي طالما أثارة اهتمام الباحثين وذلك لكثرة أساليبه وتنوع سبل تغلغله الضار في مفاصل الدولة والمجتمعات، والتي تتغلغل بنسب متفاوتة بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى، بحسب مديات التقدم فيها أو التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني لديها فضلاً عن سبل نشأة أفرادها وطبيعة التكوين الثقافي والثقافة السائدة لدى أبناء المجتمع.

أولاً: مفهوم الفساد لغوياً

لعل البدء بالمفهوم اللغوي يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، حيث وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في عدد من السور والآيات للدلالة على معان محددة منها:-

- قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ

فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 30)

- ومعنى يفسد في الآية يدمر ولا يصلح (مغنية، 1978: 11)

- كما أنه العصيان لطاعة الله في قوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا

كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾. (سورة الروم، الآية: 41)

الفساد: مصدر الفعل الثلاثي الماضي فسد وتؤكد معاجم اللغة العربية أن الفساد هو نقيض الإصلاح.

والمفسدة: خلاف المصلحة وفسد العقد بطل وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة.

(الجابري، القيسي، 2005: 23)

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الفساد يعني الخروج عن الطريق الصحيح وبالتالي الخروج عن القوانين

والأنظمة والتعليمات التي تحكم الحياة والمجتمع بهدف تحقيق منفعة خاصة.

ثانياً: مفهوم الفساد اصطلاحاً

- يعرف الفساد في نطاقه العريض على أنه إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة إلى شخص ما بهدف

تحقيق مكاسب شخصية. (شكولنكوف، 2005: 8)

- ويعرف الفساد أيضاً بأنه " القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة

التي تخدم المصلحة العامة". (عبد العظيم، 2008: 16)

- وفي مجال الإدارة والمال يعرف الفساد بأنه " سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة من أجل الحصول

على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة في مجال الحصول على منافع غير مشروعة، تقوم

الحكومة في أي مجتمع بدور أساس في تقديم السلع والخدمات وتقديم الدعم وخصخصة المؤسسات العامة وتوفير

البيانات والإحصاءات وجميع هذه النشاطات تعتبر بيئة خصبة للفساد والحصول على منافع بطرق غير مشروعة"

(عبد العظيم، المصدر السابق: 17)

وبعد هذا الاستعراض يمكن للباحثة أن تضع تعريفاً للفساد بأنه ((سلوك منحرف أو سلوك غير طبيعي يحدث

لاعتبارات معينة بتفضيله المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة مخالفاً بذلك كل القوانين والأنظمة

والتعليمات)).

ويتضمن الفساد محاور عديدة أهمها

١ - الفساد الأخلاقي: وهو الانحراف عن المعايير الأخلاقية والمسؤولية الصادقة سواء حددت هذه المسؤولية من قبل

المجتمع أو الدولة أو الشركة أو المجموعة.

(الغالبي، العامري، 2005: 353)

٢ - الفساد السياسي: ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحـد أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعـة في أدبيات المنظمة للتكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر كالخيانة والتواطؤ والتغلغل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها.

٣ - الفساد الإداري: هو اختلال في سير العمل الإداري وانحرافه عن المسارات الصحيحة في الوصول لتحقيق أهداف الدولة وهي خدمة البلد وبنائه بسبب تقشي كثرة الأخطاء المقصودة والتي تخدم أفراداً من الموظفين كالرشوة والمحسوبية لتحقيق المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة.

٤ - الفساد المالي: وهو ما يرتبط بمشكلة البحث في هذه الرسالة ويقصد به الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، فضلاً عن الانحرافات المالية التي تنشأ نتيجة ضعف نظم المعلومات المحاسبية وغياب تكاملها ودورها الرقابي في مخالفة التعليمات بأجهزة الرقابة المالية.

مظاهر الفساد المالي

تتجلى لنا مظاهر الفساد المالي في الآتي:-

أولاً: الاختلاس (Embezzlement)

1- مفهوم الاختلاس:

إن الاختلاس لغوياً، يفيد أخذ الشيء من حيازة شخص آخر. أما اصطلاحاً فهو أخذ الموظف أو المكلف بخدمة عامة لشيء هو أصلاً بحيازته. (السعدي، 1989: 31)

2- أنواع الاختلاس

أ- الاختلاس النقدي: هو التصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه الشركة، ومن الطرق التي يلجأ إليها لاختلاس النقد هي:- (عبود، 2008: 41)

- سرقة من الصندوق أو تحرير شيك مسحوب لنفسه على مصرف الشركة وتحميله المصروفات من دون التلاعب في الحسابات وهذه تدعى بالخطأ أو الغش غير المغطى لأن مرتكبيه يحاولون تغطيته أو إخفاءه في الحسابات أما لعجزه عن تدبير وسيلة لتغطيته أو لاقتناعه بعدم ضرورة تدبير أي وسيلة.
- عدم قطع وصل قبض من أمين الصندوق عندما يقوم المدين بتسديد دينه بحجة عدم وجود وصولات صرف لديه في ذلك الوقت أو يعتمد على الثقة في التعامل بينه وبين المدين فيختلس المبلغ ويعدده ديناً معدوماً بعد مدة.
- عدم تثبيت بعض المبيعات في السجلات واختلاس ثمنها وقد لا يكتشف هذا النوع من الاختلاس أن لم يكن هناك نظام محكم للرقابة.

ب- اختلاس البضاعة: ويأخذ ذلك عدة أشكال منها:-

- اختلاس بعض أصناف المخزون من مواد أولية (خامات) أو إنتاج تام أو غير تام عن طريق التلاعب في المستندات (الإدخال، والإخراج، الإرجاع) وفي البطاقات والسجلات الخاصة بالمخزن عن طريق أثبات مستندات صرف وهمية أو التلاعب في الكميات المصروفة أو المستلمة أو في نسب المواد التالفة والمسموح بها.
- عدم تثبيت المخزون في السجلات ومن ثم اختلاسها.
- استبدال البضاعة (المخزون) الجديد بموجود قديم.

ج- التلاعب: يقصد به (تعمد أخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر أو تحميل بما يزيد التزاماته أو الحصول على ممتلكات الوحدة الاقتصادية محل التدقيق لاستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي تلك الوحدة أو طرف ثالث). ، كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التلاعب (احتيال متعمد في المعلومات المالية من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد لتقديم قوائم مالية خاطئة أو مشوهة للإدارة أو المستخدمين أو أطراف ثالثة).

ويشترط لحدوث التلاعب توفر النية والتعمد لإخفاء بعض الحقائق بهدف الحصول على منافع شخصية أو التظليل.

ينم التلاعب بتوفير الأركان الآتية:- (عبود، 2008: 42)

- الحافز: الدافع الذي يدفع الإنسان لإشباع رغبة ما.
- الجاذبية: وهو هدف مقبول من وجهة نظر القائم بالتلاعب.
- وجود الفرص والتغطية الكافية لآثار التلاعب.

د- السرقة: عرفت السرقة بموجب قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المادة 439 منه بأنها " اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني عمداً" وتأخذ السرقة عدة أشكال:-

1- سرقة النقد الموجود بالصندوق.

2- سرقة الموجودات الثابتة.

وعادة ما ترتبط هذه السرقات بموظفي الحسابات والموازنات أو بأمناء المخازن والمدققين أو موظفي لجان الشراء أو محصلي الضرائب والجمارك، خصوصاً في ظل ضعف نظام المعلومات المحاسبي المالي.

ثانياً: التزوير (Forgery)**1- مفهوم التزوير**

يقصد بالتزوير في المحررات (هو تغيير الحقيقة بقصد جنائي في محرر بإحدى الطرق التي بينها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً). (السعدي، 1989: 39)

أما المشرع العراقي فقد عرف التزوير في المادة (286) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل (التزوير هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بإحدى الطرق المادية المعنوية التي بينها القانون، تغييراً من شأنه إحداث ضرر بالمصلحة العامة أو بشخص من الأشخاص).

2- أنواع التزوير

عملية التزوير تأخذ في أغلب الأحيان الأنواع الآتية:- (الجوهر، 1999: 9)

أ- تزوير المستندات الثبوتية.

ب- تقليد التوقيعات والأختام.

ج- تحريف البيانات والمبالغ والأرقام والتوقيعات والأسماء والعناوين.

وفي منظمات الأعمال والمنظمات الحكومية حالات التزوير تتباين في أنواعها وحجم الضرر الناجم عنها، ومن أكثر الحالات شيوعاً تتمثل بإضافة مبالغ على مستندات الشراء من قبل لجان المشتريات، وكذلك في حالات السفر والإيفاد حيث نجد أن قوائم المصروفات للموفدين مضخمة بمبالغ غير فعلية في أغلب الحالات، خصوصاً في ظل عدم تكامل نظم المعلومات المحاسبية وضعف نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة الفساد المالي.

ثالثاً: الغش (Cheat Seindle)

يشير اصطلاح الغش إلى فعل مقصود من شخص أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة ينتج عنها عرض غير صحيح للقوائم المالية.

وقد ينطوي الغش على ما يأتي:- (عبود، 2008: 40)

1- سوء توزيع الأصول.

2- تسجيل عمليات وهمية.

3- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها.

4- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

إن هذا النوع من الفساد تنصب ممارسته باتجاه تحقيق أغراض خاصة وفوائد تجنى من دون وجه حق، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً ومتماسكاً كلما قل ارتكاز هذا النوع من الفساد.

أسباب الفساد المالي

إن الفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسيين هما:- (منشورات هيئة النزاهة العامة)

الأول - الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة.

الثاني - محاولة التهرب من التكلفة الواجبة.

وهناك العديد من الأسباب التي قد تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي في الشركات والتي يمكن تقسيمها

إلى:-

أولاً: أسباب خارجية : وتشمل

- 1- أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصاً في الدول النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية وبالعكس، الأمر الذي يخلق جو من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد المالي والإداري. (عبود، 2008: 77)
- 2- أسباب اقتصادية: إن تردي الأوضاع الاقتصادية وقلة الرواتب والأجور التي لا تؤمن مستوى معاشي مقبول، فضلاً عن تأثير التضخم باستنزاف جزء منها، وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لا مبرر لها وتبعاتها الثقيلة، وحالة الفقر لنسبة كبيرة من السكان، وزيادة نسبة البطالة، ومحدودية فرص التوظيف لقلة الاستثمارات المحلية والأجنبية في المشاريع الجديدة، مما دفع هذا الواقع بالفاسدين على زيادة دخولهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للبقاء على نمط حياتهم.

ثانياً: أسباب داخلية: وتشمل

- 1- أسباب قانونية: قد يرجع الانحراف إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعرض مع مصالح المواطنين. (عبود، 2008: 77)
 - 2- أسباب تنظيمية: إن عدم وجود هيكل تنظيمي جديد، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات وعدم وضوح العلاقات الوظيفية، وعدم استقرار القيادة الإدارية وتغيرها باستمرار، وعدم وجود دليل تنظيمي للشركة كل هذا يؤدي إلى نقشي السلوك اللااخلاقي في المنظمة، وكذلك افتقاد عدد من الشركات إلى الآليات الاجتماعية التي تضمن ولاء العاملين لها، ولذا تنحرف مواردها بعيداً عن أهدافها باتجاه الأغراض الشخصية للأعضاء والتنظيمات الاجتماعية التي يشكلون جزءاً منها.
- فضلاً عن ما تقدم ترى الباحثة أن هناك أسباب أخرى تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد المالي ومن أهمها:-
- ١ ضعف الاهتمام بأهمية نظام المعلومات المحاسبي وعدم تكامله وإهمال توفير المقومات الأساسية التي لا بد من توافرها والتي تمثل (مقومات نظام المعلومات المحاسبي).
 - ٢ عدم مواكبة نظام المعلومات المحاسبي للمتغيرات والتطورات البيئية، ولا يتوافق مع حجم المتطلبات الحالية، ويعتبر هذا النظام (النظام الحالي) قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة. ، كما أن نظام الرقابة مقتصر على الإشراف على النواحي المالية والمحاسبية فحسب، التي يمكن القول أنها شكلية وتفقر إلى الموضوعية والعلمية.
 - ٣ ضعف أو قصور في كفاءة العاملين (دوافع الإخلاص) في ما يتعلق بالأداء الوظيفي ونزاهته.

الفصل الثالث : دور نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي في مكافحة الفساد المالي

يتضمن هذا الفصل الإجراءات الرقابية اللازمة لنظام المعلومات المحاسبي التي يجب أن يعتمد عليها العمل المحاسبي في الشركة وذلك لمكافحة الفساد المالي.

أولاً: نظام دورة المشتريات

سيتم تحديد أهم إجراءات الرقابة المتكاملة لدورة المشتريات على وفق عناصرها:-

المدخلات:-

1- طلب الشراء Purchase Requisition

- إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
- أ- التأكد من وجود حاجة ملحة بالشراء، وعدم توفر المواد المطلوبة في مخازن الشركة، ويتم ذلك من خلال الجرد الدقيق والمستمر، أي من خلال تكامل المستندات والبيانات بين دورة المخازن ودورة المشتريات.
 - ب- إن المواد التي قد طلبت من قبل جهة لها صلاحية طلبها، وذلك من خلال تكامل دورة المشتريات مع دورة الإنتاج ودورة المبيعات.
 - ج- المصادقة على طلب الشراء من قبل المدير العام ومدير الحسابات ولجنة المشتريات.
 - د- التأكد من وجود الاعتماد اللازم لتمويل عملية الشراء.
 - هـ- استخدام طلبات الشراء المطبوعة والمرقمة مسبقاً.

2- أمر الشراء Purchase order

- إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
- أ - التأكد من مدى تناسب الأسعار المثبتة في أمر الشراء للأسعار السائدة في السوق وذلك من خلال تكامله مع دورة المبيعات.
 - ب - ترقيم أوامر الشراء وبشكل مسبق.
 - ج - تصديق أوامر الشراء من قبل لجنة المشتريات ومدير الحسابات.
 - د - وجود طلب مكتوب للشراء لكل أمر شراء.
 - هـ - لاقتصار على عروض أسعار البائعين المعتمدين، وتصديق أية تغييرات تطرأ على هذه العروض.
 - و - التأكد من أن الشراء قد تم بالتوقيت المطلوب وذلك من خلال تكامله مع دورة المخازن (المراقبة على المخزون) فضلاً عن التحقق من أن المفردات والأسعار والمواصفات تحقق أفضل استفادة للشركة.

3- تقرير الاستلام Receiving Repot

إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-

- أ - التأكد من وجود أمر الشراء المعتمد لكل عملية استلام.
- ب - التأكد من أن البضاعة المستلمة في حالة جيدة وعلى وفق المواصفات المطلوبة وذلك من خلال تكامل دورة المشتريات (تقرير الاستلام) مع دورة الإنتاج (تخطيط وتصميم الإنتاج) من حيث وضع خطة لشراء المواد الأولية على وفق المواصفات التي تلائم طبيعة الإنتاج.
- ج - وضع حقل الكمية (فارغ) على نسخة أمر الشراء المرسل إلى قسم الاستلام.
- د - وضع حوافز تشجع العاملين في قسم الاستلام على تسجيل كل ما تم استلامه.
- هـ - الفصل بين وظيفة الشراء (أمر الشراء) والاستلام والفحص (تقرير الاستلام).

4- الفاتورة Invoice

إن من أهم الإجراءات الرقابية لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-

- أ - التحقق من أن الفاتورة رسمية وسليمة وغير مزيفة وإنها باسم الشركة، وتوضح البيانات للبضاعة المشتراة من حيث الكمية والقيمة والتاريخ.
- ب - التحقق من مطابقة الفاتورة مع أوامر الشراء.
- ج - التحقق من أن الفاتورة تتطابق مع الكميات المستلمة.
- د - يجب أن تتم الموافقة على دفع الفواتير فقط عندما تكون مرفقة مع مجموعة مستندات الدفع الكاملة (طلب الشراء، وأمر الشراء، وتقرير الاستلام).
- هـ - يجب التأكد من أن الدفع يتم بموجب الفاتورة الأصلية فقط.
- و - التأكد من أن الفاتورة تتعلق بالمدة المحاسبية الجارية.

المعالجة

إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في المعالجة هي:-

- ١ - مطابقة القيود المحاسبية مع الفواتير الخاصة بها للتأكد من أثبات عمليات الشراء جميعها.
 - ٢ - فحص عملية الترحيل من دفاتر يومية المشتريات إلى حسابات الموردين في سجلات الأستاذ.
 - ٣ - التأكد من الأرصدة الافتتاحية لحسابات الأستاذ ومطابقتها بنتائج المصادقات الواردة من الموردين (المجهزين).
 - ٤ - التأكد من المشتريات التي تتم في نهاية السنة والقيود المحاسبية التي تسجل في سجلات المدة التالية لها، فقد يحدث في هذه المدة عمليات تلاعب تتمثل فيما يأتي:-
- أ- عدم تسجيل عمليات الشراء التي حدثت في نهاية السنة بدفاتر الشركة، مع تسجيلها في بطاقة الصنف وإدخالها المخازن، وذلك لتضخيم رقم مجمل الربح، وهو نوع من الغش أو التزيف قد يرتكب لتحقيق أهداف متعددة.

ب- أو قد يتم العكس، وذلك بتسجيل البضاعة الواردة في الدفاتر وعدم إدراجها ضمن قوائم الجرد، مما يؤدي إلى زيادة رقم المشتريات وتخفيض رقم بضاعة آخر المدة، وذلك لتخفيض رقم مجمل الربح لتحقيق أهداف متعددة منها التهرب الضريبي.

٥ - التأكد من المدفوعات للدائنين، والاستفادة من الخصم المكتسب من خلال ترتيب معاملات الشراء في ملف المشتريات المفتوح بحسب تواريخ استحقاقها لتفادي عدم الاستفادة من الخصم المكتسب والتسديد بالوقت المحدد.

٦ - في حالة إثبات قيد الشراء بالأسعار المعيارية يجب التأكد من قيود التسوية عند ورود الفاتورة التي تحمل الأسعار الفعلية.

ثانياً: نظام دورة المدفوعات النقدية

إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لدورة المدفوعات النقدية سيتم تحديدها على وفق عناصرها:-
أولاً: المدخلات

- مستند الصرف:-

إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-

- ١ -التأكد من إتباع القوانين والتعليمات الخاصة بصلاحيات الصرف وأسلوب الشراء.
- ٢ -التأكد من عدم تجزئة المشتريات لعدد من مستندات الصرف خلال الشهر الواحد ولكل حالة شراء من المواد والأجهزة وغيرها لغرض تجاوز صلاحيات الصرف، فضلاً عن خسارة الشركة لخصم الكمية فيما لو كانت المشتريات بحجم كبير.
- ٣ -التأكد من القوائم والوصلات المرفقة مع أوليات الصرف من حيث عدم تزيفها أو التلاعب بها ومشروعيتها، وذلك من خلال التكامل بين دورة المشتريات (طلب الشراء، أمر الشراء، تقرير الاستلام) ودورة المدفوعات النقدية (مستند الصرف)
- ٤ -عندما يتم دفع الصكوك يجب أن تؤشر الفاتورة وبقية المستندات المرفقة (طلب الشراء، وأمر الشراء، وتقرير الاستلام) بطريقة تمنع إعادة دفعها.
- ٥ -إصدار مستندات صرف مطبوعة ومرقمة مسبقاً، ومصدقة.
- ٦ -التحقق من تساوي الجانب المدين والدائن في مستند الصرف.

ثانياً: المعالجة:

إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في المعالجة هي:-

- ١ -التأكد من صحة الأرقام والمبالغ الواردة في مستندات الصرف.
- ٢ -التحقق من قيود اليومية في دفاتر اليومية وفحص طرفي القيد في كل حالة.

- ٣ - التأكد من صحة الأرصدة الخاصة بحسابات هذه المصروفات في دفاتر الأستاذ.
- ٤ - التحقق من المبالغ المسددة من هذه المصروفات والمدفوعات والخاصة بالسنة المالية الحالية بهدف تحميلها على الحسابات الختامية عن هذه السنة (ح / الأرباح والخسائر)
- ٥ - التحقق من صحة أرصدة المصروفات المقدمة أو المستحقة منها والتي تظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن أرصدة مدينة أخرى أو أرصدة دائنة أخرى.
- فضلاً عن ما تقدم فمن الضروري التحقق من مدى سلامة وقانونية المستندات من حيث:-
مدى صحة البيانات التي تضمنتها.
- مدى استيفاء التوقعات المختلفة الخاصة بها.
- مدى سلامة الشكل العام لها لكونها (المستندات) من القرائن المهمة في التدقيق والرقابة.

ثالثاً: نظام دورة الرواتب والأجور

سيتم تحديد أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لدورة الرواتب والأجور على وفق عناصرها الآتية:-

المدخلات

1- قوائم بأسماء الأفراد العاملين Personal Statement

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل في مكافحة المخاطر لهذا النشاط هي:-
أ - التأكد من قوائم موظفي الشركة في قسم الأفراد والملاك من خلال الأوامر الإدارية الأصلية الخاصة بالتعيينين.
ب - التأكد من عدم إضافة أسماء وهمية وذلك من خلال الزيارات الميدانية لأماكن تواجدهم والتأكد من هوياتهم ومطابقتها مع قوائم الأفراد.
ج - المحافظة على الأضابير الشخصية للموظفين وعدم السماح بالتلاعب فيها وإيداعها لدى مخول مختص يكون مسؤولاً عن أية حالة تلاعب فيها، فضلاً عن حفظها في أماكن مختصة ومقفلة بعهددة الشخص المسؤول عنها.
د - التأكد من صحة استحقاق الترقية لموظفي الشركة من خلال الإطلاع على أوامر الترقية وأضابير المنتسبين إلى الشركة ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات في إصدار هذه الأوامر.
هـ - تدقيق حالات تعيين العاملين الوقتيين للقيام ببعض الأعمال من خلال الوجود الفعلي للعاملين وعددهم.
و - الاعتماد على الأوامر الإدارية الصادرة التي تحتوي على مصادقة الإدارة العليا في الشركة في ترقية وعلاوة الموظفين، ونقلهم ومباشرتهم.. الخ.

2- بطاقة الوقت Time Card

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
أ - التحقق من أن كل عامل له بطاقة واحدة لتسجيل وقت حضوره وانصرافه حتى لا تكون هناك فرصة لعمل بطاقات وهمية، وذلك من خلال التكامل بين دورة الرواتب والأجور وبين دورة الإنتاج (مراكز العمل).

- ب- التحقق من تواجد العمال داخل المصنع.
- ج- مقارنة بطاقة الشغلة (*) مع بطاقة الوقت من حيث الأوقات المنصرفة في الإنتاج، ويتم ذلك من خلال تكامل دورة الإنتاج (قسم حسابات التكاليف) مع دورة الرواتب والأجور (قسم الرواتب والأجور) .

3- قائمة صرف الرواتب والأجور Payroll Statement

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل في مكافحة المخاطر لهذا النشاط هي:-
- أ- مطابقة قوائم صرف الرواتب والأجور (قوائم الرواتب) مع قوائم الأفراد (موظفي الشركة) وبطاقة الوقت (المعدة في مركز العمل) للتأكد من عدم إضافة أسماء وهمية إلى هذه القوائم لاختلاس مبالغها.
- ب- يجب أن يتم تنظيم قوائم الرواتب والأجور من قبل قسم الرواتب والأجور في مركز الشركة (المقر الرئيس) للعاملين في الشركة جميعهم حتى وأن كانوا يعملون خارج مقرها.
- ج- توزيع الشيكات (شيكات الرواتب) بوساطة شخص بعيد عن عملية الدفع.
- د- التحقق من عملية احتساب الأجور والرواتب عند إعداد قوائم وكشوف الرواتب والأجور وعملية الصرف.
- هـ- التحقق من قوائم الرواتب والأجور، وتفصيلاتها من حيث الأجر الأساسي أو الراتب الاسمي، والزيادات والاستقطاعات وصافي الأجور والرواتب التي يتم دفعها.
- و- التأكد من الموظفين (أسمائهم وتوابعهم) عند صرف مستحقاتهم.

ثانياً: المعالجة

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في المعالجة هي:-
- 1- الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعديلات الخاصة باحتساب وتسجيل وصرف الرواتب والأجور.
- 2- إتباع القوانين والتعليمات في صرف المكافآت والحوافز والأرباح وحسب الدرجات الوظيفية.
- 3- المحافظة على بيانات الرواتب والأجور وحفظها في أماكن مغلقة (دوايب مخصصة) وبعدها الشخص المسؤول عنها.
- 4- التحقق من مدى دقة وصحة المعالجة المحاسبية والدفترية للرواتب والأجور من خلال تدقيق القيود في اليومية وعملية ترحيلها إلى الأستاذ العام.
- 5- تدقيق بيانات بطاقة الشغلة على وفق النظام المتبع في صرف الأجور.
- 6- التحقق من الأجور استناداً إلى بطاقة الشغلة بوصفها إحدى أهم عناصر تكاليف الإنتاج والتأكد من أنها حملت على حساب التكلفة المناسبة عن المدة.
- 7- التحقق من قيمة الشيك الذي تم تحريره (بقيمة الأجور الصافية) التي تم صرفها.

* بطاقة الشغلة (Job ticket) تحتوي على إجمالي الوقت المستفاد من قبل العاملين ولكل عملية إنتاجية، وهذه البطاقة ترسل إلى حسابات التكاليف التي تستخدم لتجميع العمل المباشر وتحمله على حساب بضاعة تحت الصنع وقد تم التطرق إلى هذه البطاقة في المبحث الأول من هذا الفصل.

رابعاً: دورة النظام المحاسبي المخزني

سيتم تحديد الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لدورة النظام المحاسبي المخزني على وفق عناصرها الآتية:-
المدخلات:-

1- مذكرة الإدخال المخزني Inventory Entry memo

- إن من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
- أ- التأكد من سلامة الإجراءات الواجب القيام بها في استلام المواد الواردة للمخازن وكما يأتي:-
 - التأكد من فحص واستلام المواد من قبل لجان فنية متخصصة يتم تشكيلها لهذا الغرض، مع التركيز على وظيفة الاستلام في قسم أو إدارة الاستلام، وذلك من خلال التكامل بين دورة المشتريات (تقرير الاستلام) ودورة المخازن (مذكرة الإدخال المخزني) .
 - التأكد من أن الكميات المستلمة تتطابق مع كميات أمر الشراء .
 - فحص بيانات تقرير الاستلام وخاصة بالنسبة للكمية والصنف.
 - فحص أية مخالفات بالنسبة للأصناف (كميات أو مواصفات).
 - التحقق من أن الأصناف المستلمة قد يتم دخولها إلى المخازن.
 - ب- فحص وتقييم إجراءات مراقبة المخزون وذلك من خلال الآتي:-
 - التأكد من إتباع الأساليب العلمية لتحديد الطلب المخزني (نقطة إعادة الطلب) (ROP) وذلك لمعرفة الكمية الاقتصادية المقررة (EOQ) للتخلص من تكاليف التحميل المخزنية، ويتم من خلال التكامل بين دورة المخازن ودورة الإنتاج ودورة المشتريات.
 - التأكد من تسجيل عمليات الوارد والمصروف في سجلات مراقبة المخزون على وفق مذكرة الإدخال المخزني ومذكرة الإخراج المخزني وبموجب تواريخ المخولين.
 - ج- استخدام مذكرة الإدخال المخزني مطبوعة ومرقمة مسبقاً.

2- البطاقة المخزنية Bin card

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل في مكافحة المخاطر لهذا النشاط هي:-
- أ- تركيز وظيفة التخزين في إدارة المخازن عن طريق أمناء المخازن.
 - ب- فحص نظام الترميز والترتيب للمواد المخزونة ومدى ملائمة النظام لأنواع المواد التي تتعامل بها الشركة.
 - ج- إجراء المطابقات الدورية بين البطاقات المخزنية والموجود المخزني وكذلك بين البطاقات المخزنية وسجلات مراقبة المخزون.
 - د- يجب الأخذ بنظر العناية ترتيب المخازن وتصنيف المخزون وإعداد بطاقات الصنف للمواد المخزنية.

3- مذكرة الإخراج المخزني Inventory Output memo

من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-

- أ- التأكد من تنظيم مستندات الإخراج المخزني للمواد التي تصرف من المخازن بموجب أوامر البيع، وتتم من خلال التكامل بين دورة المبيعات (أمر البيع) ودورة المخازن (مذكرة الإخراج المخزني).
- ب- التأكد من تنزيل المواد الصادرة بموجب مذكرة الإخراج المخزني من البطاقة المخزنية.
- ج- استخدام مذكرة الإخراج المخزني مطبوعة ومرقمة مسبقاً.

4_ مذكرة إرجاع المواد إلى المخزن:

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
- أ- تركيز وظيفة إعادة المواد إلى المخزن في جهة إدارية خاصة ولتكن إدارة مراقبة الإنتاج.
- ب- لا يتم إعادة أي أصناف من المواد إلا عن طريق مذكرة إرجاع المواد وتكون مطبوعة ومرقمة مسبقاً.
- ج- تحرير مذكرة إرجاع المواد بأكثر من نسخة منها:-
- نسخة إلى المخزن كمستند
 - نسخة ترسل إلى الحسابات للتسجيل الدفترية.
 - نسخة تبقى لدى القسم الذي أعاد المواد إلى المخزن.

ثانياً: المعالجة:-

- من أهم الإجراءات الرقابية لمكافحة المخاطر في المعالجة هي:-
- 1- التأكد من القيام بعمليات الجرد على وفق نظام الجرد المتبع (دوري، مستمر) وإجراء المطابقات لنتائج الجرد مع سجلات السيطرة المخزنية والسجلات المحاسبية واستخراج الفروقات أن وجدت وتحديد أسبابها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
 - 2- القيام بالجرد السنوي لمكافحة المواد المخزونة في المخازن بغض النظر عن أهميتها أو كمياتها مع التأكيد على المواد الصغيرة الحجم وباهظة الثمن التي يسهل حملها ولها قيمة في السوق.
 - 3- اختيار عمال المخازن اختياراً حسناً وبناءً على السلوك والسيرة الحسنة والأمانة والنزاهة.
 - 4- التحقق من العمليات الحسابية لعمليات المخزون للتأكد من عدم وقوع بعض الأخطاء عند القيام بالجرد أو التقييم.
 - 5- التحقق من عمليات التسجيل الدفترية في سجل أستاذ المخازن للتحقق من أن الرصيد الفعلي للمخزون يطابق الرصيد الدفترية من ناحية ورصيد البطاقة المخزنية من ناحية أخرى.

فضلاً عن ما تقدم فإن هناك بعض الإجراءات الكفيلة للحد من الفساد المالي:-

- 1- التأكد من الوجود الفعلي لبضاعة آخر المدة والحالة الموجودة عليها في تاريخ إعداد الميزانية.
- 2- التأكد من ملكية الشركة للبضاعة التي أدرجت ضمن قوائم الجرد.
- 3- التأكد من صحة تطبيق المبادئ المحاسبية السليمة في تقييم بضاعة آخر المدة كمبدأ سعر التكلف أو السوق أيهما أقل، ومبدأ ثبات تطبيق هذه المبادئ.

- 4- ومن الإجراءات الأخرى هي التأمين على المواد المخزنية ضد حالات الحريق والسرقة وإساءة التصرف من قبل العاملين في المخازن واختلاسها، والتأمين على أمين المخزن ضد خيانة الأمانة.
- 5- التحقق من استخدام وسائل جيدة لمناولة الخزين، وتوظيفه.

خامساً: مكافحة المخاطر الناتجة عن دورة الإيرادات:

نتناول هنا الإجراءات الرقابية للنظم الفرعية لدورة الإيرادات:-

أ- نظام دورة المبيعات الآجلة:

سيتم تحديد أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لدورة المبيعات الآجلة على وفق عناصرها:-

1- طلب الزبون Customer Inquiries

إن من أهم الإجراءات الرقابية لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-

- أ- التحقق من طبيعة الزبون، هل هم محليين قطاع عام أو حكومي، أو خاص أو خارجيين، والتحقق من الحد الائتماني له (فحص الوضع الائتماني للزبون) وذلك للتأكد من المركز المالي للزبون وقدرته على السداد.
- ب- المصادقة على طلب الزبون من قبل مدير قسم .
- ج- التحقق من السلعة المطلوبة ومواصفاتها من حيث النوع والحجم واللون والجودة والسعر .
- د- التحقق من أن الكمية المطلوبة متوفرة في المخازن، ويتم ذلك من خلال التكامل بين دورة المبيعات ودورة المخازن .
- هـ- التحقق من مناطق البيع داخلياً (في المدن والمحافظات) أو خارجياً (خرج القطر).
- و- التحقق من أسلوب التوزيع وهل يتم عن طريق الوكلاء.

2- أمر البيع Sales order

من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-

- أ- يجب المصادقة على أمر البيع من قبل الجهة المختصة (المبيعات).
- ب- التحقق من طرق البيع وما إذا كان نقداً أو بالآجل أو بالتقسيط.
- ج- التحقق من أن المبلغ الإجمالي لأمر البيع لا يتجاوز الصلاحيات العامة أو الخاصة الممنوحة للمدير.
- د- ترقيم أوامر البيع بشكل مسبق.

3- مذكرة الإخراج المخزني Inventory Output memo

وقد تم التطرق إلى أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط ضمن دورة النظام المحاسبي المخزني

- أ- إعداد ملخصات للبضاعة المباعة (قوائم البيع) بالسعر والقيمة والكمية حيث يتم استخدام هذه القوائم للمقارنة مع سجلات المخازن للتأكد من أن كميات المبيعات مطابقة للكميات التي خرجت من المخازن.
- ب- التحقق من خروج البضاعة المباعة من المخازن استناداً إلى أمر البيع وعلى وفق مذكرة الإخراج المخزني، وذلك من خلال التكامل بين دورة المبيعات ودورة المخازن وما يتبع ذلك من التأكد من شطب البضاعة المباعة من السجلات المحاسبية التي جرت خلال المدة المالية.

4- وثيقة الشحن Bill Of Lading

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
- أ- ترقيم وثائق الشحن بشكل مسبق.
- ب- التحقق من صحة البيانات الواردة في وثيقة الشحن وقائمة الحزم وكذلك أمر البيع و مذكرة الإخراج المخزني .
- ج- الفصل بين وظيفة إعداد وثيقة الشحن وإعداد قائمة الحزم.

5- الفاتورة Sales Invoice

- من أهم الإجراءات الرقابية للنظام المتكامل لمكافحة المخاطر في هذا النشاط هي:-
- أ- التحقق من مدى سلامة وصحة مخرجات عملية البيع الذي يتمثل في فاتورة المبيعات التي يقوم بإعدادها قسم المبيعات، ويتم إعدادها بأكثر من نسخة وكما يأتي:-
- النسخة الأصلية ترسل إلى الزبون.
 - نسخة تسلم إلى إدارة المخازن لإنزال البضاعة من سجلات المخازن.
 - نسخة تسلم إلى إدارة الحسابات (حسابات المدينين).
 - النسخة الأخيرة لدى قسم المبيعات.
- ب- التحقق من أن الفواتير تأخذ أرقاماً متسلسلة:
- ج- عمل المطابقات اللازمة للتحقق من عدم وجود الأخطاء والتلاعبات المتمثلة بالآتي:-
- المطابقة بين (وثيقة الشحن وأمر البيع ومذكرة الإخراج المخزني) والفاتورة.
 - المطابقة بين المبالغ المرحلة إلى حسابات المدينين والفاتورة.
- د- فحص أي خصم على هذه الفواتير والتحقق من أنه تم بناءً على قرار معتمد من الإدارة المختصة.
- هـ- التأكد من إضافة الأرصدة السابقة المدينة للزبون على الفاتورة الأخير لمطالبته بها.

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١ - إن من أهم الأسباب المؤدية إلى بروز وتنامي ظاهرة الفساد المالي هو ضعف نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي، إذ تتوفر فيه الكثير من الثغرات التي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره (المدخلات و المعالجة و المخرجات).
- ٢ - عدم مواكبة نظام المعلومات المحاسبي الحالي للتطورات والمتغيرات البيئية (التي تعدّ ظاهرة الفساد المالي أحد ملامحها)، إذ يعدّ هذا النظام (النظام الحالي) قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة.
- ٣ - عدم القدرة على السيطرة على البيانات مع تزايد المهام والأعمال في ظل النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي، مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار الأمر الذي يساعد على نقشي ظاهرة الفساد المالي.
- ٤ - ضعف عملية التنسيق والاتصال بين النظم الفرعية في الشركة (الدورات المحاسبية) وذلك بسبب افتقار نظام المعلومات المحاسبي المعمول به إلى قاعدة بيانات مركزية متكاملة توصل الحلقة المفقودة بين النظم الفرعية، وتعمل على تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها، والتي من الضروري أن يتم ردها بالتقنيات الحديثة من خلال أنظمة معالجة البيانات لزيادة كفاءة أدائها في مكافحة الفساد المالي.
- ٥ - تكرار كتابة البيانات والمستندات أكثر من مرة واحدة ضمن النظام المعمول به يزيد من فرصة حدوث التلاعب والتزوير والخطأ، فضلاً عن انعدام السرعة والدقة في إعدادها (المستندات).

ثانياً: التوصيات

- ١ - يستوجب تبني نظام المعلومات المحاسبي والتكاليفي لمكافحة الفساد المالي وبناء شبكة اتصالات تتمثل بقاعدة بيانات مركزية متكاملة واستخدام الأنظمة الإلكترونية (البرامج)، وبناء القدرات البشرية فضلاً عن تكامل الوظائف والعمليات في الشركة.
- ٢ - نجاح نظام المعلومات المحاسبي يعتمد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية فيه الأمر الذي يتطلب تكاملها من خلال الإجراءات الرقابية الخاصة بالدورات المحاسبية التي يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي.
- ٣ - القيام بعملية التقييم لنظام الرقابة الداخلية وباستخدام الأسلوب المعاصر والتي تتم من خلال توفر المكونات الأساسية للرقابة الداخلية وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي بدءاً من بيئة الرقابة وتقدير المخاطر والاهتمام بأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات وانتهاءً بالمتابعة والرقابة المستمرة في نظام الرقابة الداخلية للشركة.
- ٤ - وضع خطة منظمة ومدرسة لغرض إعداد برامج تدريبية لتطوير الموظفين مما يؤدي إلى رفع مستوى أدائهم في مجال العمل المحاسبي والتدقيقي والتكنولوجي وذلك لمواكبتهم للتطور الحاصل في هذه المجالات.
- ٥ - العمل على تحديد إجراءات الرقابة الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، سواء كانت إجراءات رقابة عامة لحماية الملفات والبرامج أو الإجراءات المفروضة على عملية معالجة البيانات وبضمنها الرقابة على المدخلات والمخرجات.

المصادر

- ١ - غلاب، حسن أحمد " مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية " مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة، 1984.
- ٢ - الجابري، د. سيف راشد، والقيسي، د. كامل صكر " كيف واجه الإسلام الفساد الإداري " دار الأوقاف والشؤون الإسلامية، دبي، 2005.
- ٣ - الجزراوي، د. إبراهيم، الجنابي، د. عامر " نظم المعلومات المحاسبية " شركة النجوم للطباعة التقنية المحدودة، بغداد، 2007.
- ٤ - الجليلي، مقداد أحمد، وصليب، شكري حنا " النظم المحاسبية " دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1984.
- ٥ - الجوهر، د. كريمة علي كاظم " الرقابة المالية " دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1999.
- ٦ - الحسون، عادل محمد، والقيسي، خالد ياسين " النظم المحاسبية " الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991.
- ٧ - الدهراوي، د. كمال الدين مصطفى، " نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- ٨ - السراي، خضر باري فريح، " النظام المحاسبي لشركات تنمية البذور " دراسة تطبيقية في شركة ما بين النهرين، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي، جامعة بغداد، 2000.
- ٩ - السعدي، د. واثبة داود " قانون العقوبات القسم الخاص " جامعة بغداد، كلية القانون، 1989.
- ١٠ - الغالبي، د. طاهر محسن منصور، والعامري، د. صالح مهدي " المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال " دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- ١١ - الصعمار، علي قاسم حميد، " تقويم نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الإدارية " دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2002.
- ١٢ - شكونكوف، د. سوليفان، والكسندر د. جون " مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص " إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005.
- ١٣ - عبد العظيم، د. حمدي " عولمة الفساد وفساد العولمة " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- ١٤ - عبود، د. سالم محمد، " ظاهرة الفساد الإداري والمالي " دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2008.
- ١٥ - علي حسين، أحمد حسين، " نظم المعلومات المحاسبية " الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
- ١٦ - مغنية، محمد جواد، " التفسير المبين " دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1978.
- ١٧ - مكليود، رايمود، وشبل، جيورج، " نظم المعلومات الإدارية " تعريب د. م سرور علي، مراجعة د. محمد يحيى عبد الرحمن، تقديم د. عبد المنعم بن إبراهيم العبد المنعم، دار الميرخ للنشر، الرياض، 2006.

- ١٨ - موسوكوف، ستيفن، أ.و. سيكمن ، مارك ج ، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات " ترجمة
كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1989.
- ١٩ - يحيى، زياد هاشم، والحبيطي، د. قاسم محسن، " نظم المعلومات المحاسبية " الحدباء للطباعة
والنشر، جامعة الموصل، 2003.
- ٢٠ - سفيان بن بلقاسم ، حسين لبيهي، المحاسبة التحليلية -منهجية حساب سعر التكلفة-، دار الآفاق، ب
ت.

- 21- Hicks, James O. , " **Management Information systems** " 3th ed, west
Publishing Company, U.S.A, 1993.
- 22- O'Brien, James A, " **Introduction to Information systems : Essential for the
Internet worked enterprise** " , Mc, Graw Hill Book Co., 2003.
- 23- Romney, marsnall B., & paul john, steinbart, " **Accounting information
systems** ", 8th ed, New jersey, Prentice Hall, Upper, Saddle River,
2000.
- 24- Hall, James A. " **Accounting information system** " 4th ed, International USA:
South western, part of Thomson Corporation, 2004.